

نقطة الضعف الأميركية...

خبر الله خير الله
إعلامي لبناني

في النهاية، أين تقف الولايات المتحدة من ردود الفعل الإيرانية على العقوبات المفروضة على "الجمهورية الإسلامية"؟ هل تمتلك إيران حرية الردّ حينما تشاء وكيفما تشاء، أم هناك سياسة أميركية واضحة ومحددة ومدروسة تأخذ في الاعتبار أن العقوبات تخنق "الجمهورية الإسلامية"؟

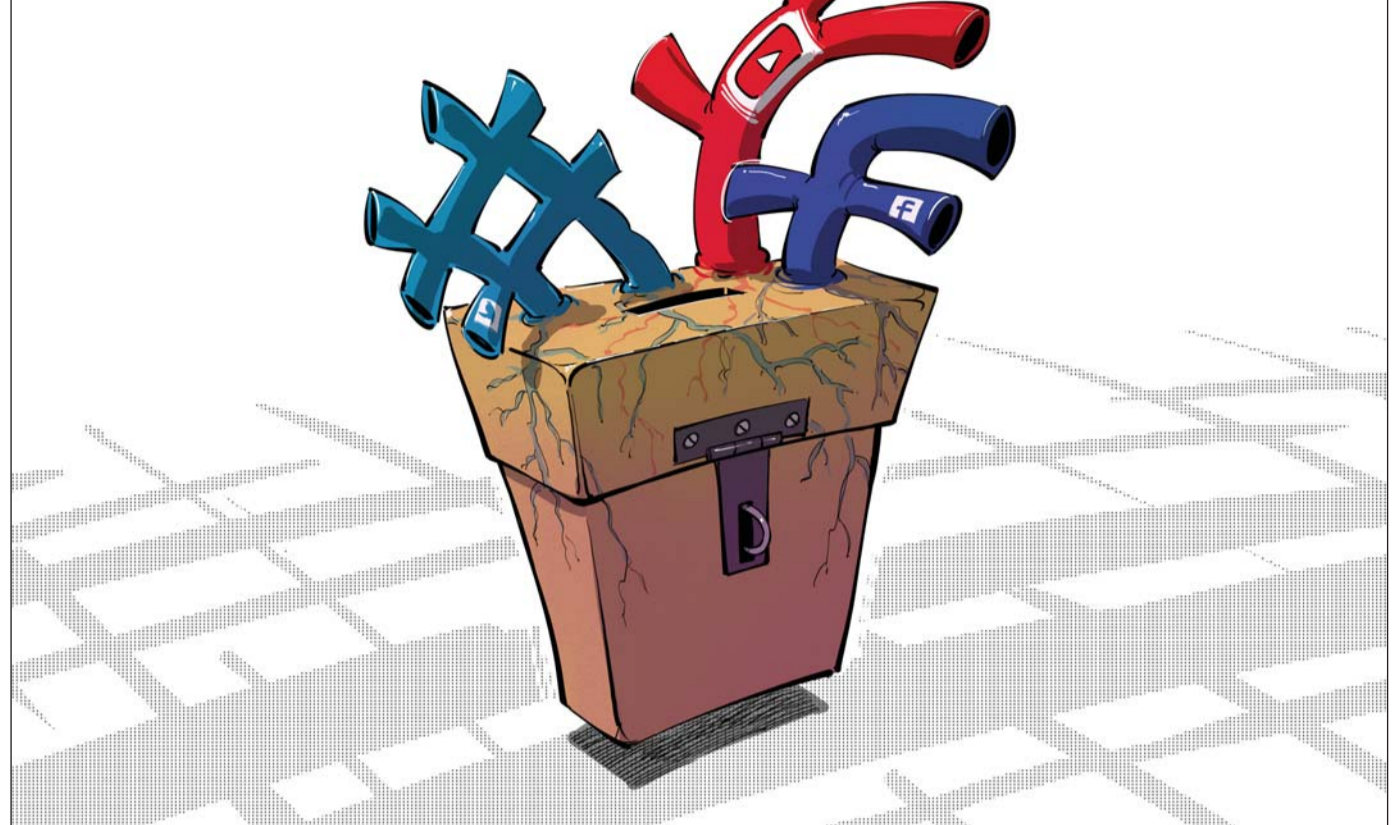
يفترض في الإدارة الأميركية أن تأخذ في الاعتبار أن إيران ستذهب بعيداً في ردها على العقوبات التي قرّر الرئيس دونالد ترامب تشديدها الأربعمائة الماضي في أول رد فعل على ما ارتكبته إيران في حق المملكة العربية السعودية. لم يكن الاعتداء على المملكة فحسب، بل هو يتناول الاقتصاد العالمي أيضاً. كان الاعتداء الإيراني على معامل تابعة لشركة "أرامكو" بمثابة رسالة فحواها أنّ إيران لن تردّ على أميركا، بل على المجتمع الدولي ككل. إنها تردّ على أوروبا أيضاً بعدما عجزت عن حمل إدارة ترامب على التمسك بالاتفاق النووي الموقع مع مجموعة الخمسة زائداً واحداً في تموز-يوليو من العام 2015.

إلى الآن، أظهرت الإدارة الأميركية حزمًا واضحًا في التعاطي مع إيران وذلك منذ الخطاب المشهور قبل ما يزيد على عامين الذي عرض فيه الرئيس دونالد ترامب، بالتفصيل المملّة، السلوك العدائي للنظام القائم في طهران وذلك منذ قلب الشاه في العام 1979.

لا يكمن حصر الإنجاز الذي حققته إدارة ترامب في الوصف الدقيق لسلوك "الجمهورية الإسلامية" ونشاطها "الإرهابي" الذي بدأ باحتجاز دبلوماسي السفارة الأميركية في طهران 444 يوماً، بما يخالف كل القوانين والأعراف والقواعد المعمول بها في أي مكان من العالم. ذهب ترامب في خطابه، الذي ليس معروفًا هل لا يزال يتذكر ما ورد فيه أم لا، إلى أبعد من ذلك عندما تطرّق إلى أدوات إيران في المنطقة وإلى ما نفّذته هذه الأدوات في سنوات مختلفة. شمل ذلك نصف مقر "المارينز" قرب مطار بيروت في الثالث والعشرين من تشرين الأول - أكتوبر 1983. أتى ذلك إلى مقتل نحو مئتين وخمسين عسكرياً أميركياً في أسوأ كارثة تعرّض لها المؤسسة العسكرية الأميركية منذ حرب فيتنام. حسناً، عملت إدارة دونالد ترامب ما عليها عمله، وصولاً إلى تمزيق الاتفاق النووي للعام 2015 وذلك من منطلق أنّ لا وجود لما هو أسوأ منه بين كل الاتفاقات التي وقعتها أميركا. يبدو هذا التقويم الأميركي للاتفاق صحيحاً إلى حد كبير، ولكن ما ليس صحيحاً هو التقويم الأميركي لردود الفعل الأميركية على إلغاء الاتفاق وفرض عقوبات على إيران. هذه نقطة ضعف الإدارة الأميركية التي لم تقدر عواقب ردود الفعل الإيرانية هذه التي شملت إلى الآن احتجاز ناقلات نفط وتفجيرات قبالة ميناء الفجيرة الإماراتي، ثمّ شن هجمات على مراكز حيوية في السعودية، عن طريق الحوثيين، وصولاً إلى الاعتداء المباشر على معامل "أرامكو" في بقيق.

دخلت الولايات المتحدة المواجهة مع إيران من أبوابها الواسعة. أثبتت إدارة ترامب أنّ إيران نمر من ورق وأنّ اقتصادها هو نقطة ضعفها. لكنّ هذه الإدارة كشفت أيضاً نقطة ضعف أميركية في غاية الأهمية. تبدو نقطة الضعف الأميركية هذه في عدم الإعداد لمرحلة ما بعد فرض العقوبات من جهة، والتحسب لما ستكون عليه ردود الفعل الإيرانية من جهة أخرى. لا شك أنّ الأميركيين يعرفون جيّداً أنّ النظام الذي أقامه آية الله الخميني في إيران ليس نظاماً قابلاً للحياة في المدى الطويل. يعود ذلك إلى أنّ ليس لدى هذا النظام ما يقدمه للإيرانيين باستثناء الشعارات التي لا تطعم خبزاً. وعد هذا

2019



هجمات أرامكو.. العالم يتموضع للرد!

الولي الفقيه بصفتها هوية هذا النظام وقانون بقائه.

"لا تستهدف (الاعتداءات) المنشآت الحيوية للمملكة فحسب، وإنما تستهدف إمدادات النفط العالمية، وتهدد استقرار الاقتصاد العالمي". هكذا يرى العامل السعودي الأمر. وهكذا تماماً يرى العالم الأمر.

بسبب الكارثة التي سببتها العقوبات الأميركية، باتت إيران تنتهج سياسة الهروب إلى الأمام وتهديد قواعد النظام الدولي برمته. وإذا ما قارب العالم الحدث بانواته السابقة البليدة، أي بوضع الرؤوس في الرمال، والترويج لاحتمال أن يكون مهاجمو أرامكو كائنات فضائية مترجلة من زحل أو المريخ، فإن طهران ستفرض على العالم، وزعيمته الولايات المتحدة، التسليم بقدرتها والقبول بغرازها والإذعان لشروطها كقاعدة للسماح لهذا العالم باسترجاع موازنه الاقتصادي ومعايير الملاحة ومصادر الطاقة فيه.

لن يذعن ذلك العالم. وتخطّى إيران هذه المرة في قراءة العالم وأهوائه. كانت واشنطن تحتاج إلى مواقف دولية، أوروبية خصوصاً، ترفد موقفها ضد إيران منذ قرار ترامب بإخراج بلاده من الاتفاق النووي مع إيران. بات هذا العالم يحتاج إلى الولايات المتحدة لقيادة "رد جماعي" على النحو الذي تجلّ إليه لندن وبرلين. ترامب نفسه الذي يرتب أمور الدنيا وفق ما يصبّ في خدمة حملته الانتخابية لرئاسة جديدة للولايات المتحدة، والذي لا يرى في الحرب ضد إيران ما يسوق أصوات الناخبين نحوه، بات يرى في التحدي الإيراني خطراً على هيئته وكلمته وحسن خياراته وعلى حظوظه للعودة من جديد إلى البيت الأبيض. هكذا دون تردد يتفق مع موقف وزير خارجيته في توجيه النهمة إلى إيران.

وحدها الرياض من قد يقرر مصير الحرب والسلم مع إيران. يُستنتج من تأمل فيض بيانات الإذاعة الصادرة من دول العالم، بأن كلمة اسم جديدة جرى تسريبها تفصح للعواصم عن منحى آخر سيطر على الصراع مع إيران. ترأّقت طهران الأمر جيّداً، وتعامل ملفاً يُعد لها بنتفخ حجمه ساعة بعد أخرى. ليس صحيحاً أنّ إيران الموجهة تمارس خيار شمشون الشهير "علي" وعلى أعدائتي، وغير صحيح أنّ إيران تمارس انتحاراً، بل إن هذا النظام الذي يعرف مصالحه ويوجد معارك الكبر، فإنه ماهر في معارك الفرّ أيضاً ومستعد لتجرع سم البقاء على منوال ذلك الذي تجرعه الخميني لإنهاء الحرب الإيرانية العراقية قبل عقود. الردّ أت، وهو لن يكون سعودياً. الرد أميركي يرفع مزاج دولي مستجد، بحيث لا يسمح لإيران بالرد المضاد، ولا يتيح لها إلا الاندفاع سريعاً نحو طاولة المفاوضات.

عن هواجس واشنطن في فضاء الطاقة في بلاده وفي العالم.

وفيما سعت مصادر البيت الأبيض إلى التقليل من وقع الحدث على مستوى إمدادات النفط للداخل الأميركي، مذكرة بأن الأمر لا يشبه صدمة النفط في السبعينات ولا تلك عام 1990 بسبب حرب تحرير الكويت، وأن البلاد لم تعد رهن نفط الخارج كما كانت من قبل. فإن الأمر يشكل تحدياً لهيبة الولايات المتحدة لجهة رعايتها التاريخية لمصادر الطاقة في الخليج كواحد من الأسس التي تستند عليها واشنطن لتأكيد زعامتها على العالم. لم يعد الأمر متعلقاً بحسابات ترامب الانتخابية، بل بموقف الدولة العميقة من أمر يتلاعب بموقع الولايات المتحدة ودورها في العالم. قبل أشهر أثار الرئيس الأميركي دونالد ترامب مسألة علاقة بلاده بمضيق هرمز. قال حينها إن سلامة هذا المضيق تهتمّ دولاً مستوردة للنفط شرقاً

مثل الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية. كان في ذلك بحث دول ذلك الشرق على اتخاذ مواقف واضحة ضد تهديدات إيران المتكررة بإقفال المضيق وتعطيل الملاحة الدولية. وقبل أيام كتشفت هذه الدول، لاسيما الآسيوية - الصين خصوصاً (تستورد من السعودية 8 ملايين برميل يومياً) - أن ضرب صناعة النفط في السعودية يقرب كل التوازنات الاقتصادية في العالم، بما يخرج الصراع مع إيران من فئائيتها مع الولايات المتحدة، إلى صراع متعدد الأطراف يضع واشنطن وموسكو ويكثف أوروبا في زورق واحد.

فجأة ينكشف النظام الدولي برمته. فجأة تتقدم إيران بقراءتها للمشهد الدولي، وهي بالمناسبة ليست قراءة جديدة. استفادت طهران منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979 من ارتباك النظام الدولي وعجزه عن إعطاء جواب واضح للتعامل مع "الاستفناء" الإيراني. نهلت إيران أدوات البقاء من لازمة التهديد المستمر للوائح الدولية القريبة والبعيدة، كما من قدرتها على نشر شبكات إرهاب ضربت في بوينس آيرس أو باريس أو الخبر أو بيروت... إلخ، دون أن يتعامل العالم مع إيران بصفتها خطراً يجب اجتنائه. ثبت لإيران أنّ العالم يسعى إلى اتفاق شرهما من خلال مقاربات التحوّل والاحتواء والمهادنة، أو حتى من خلال سياسة فرض العقوبات التي بقيت دون مستوى الرد

على الطبيعة العدوانية البنيوية لنظام

مدى المبعوث الدولي إلى اليمن، مارتن غريفيث، علمه وعلم المنظمة الدولية التي يمثلها بهوية المسؤول عن ذلك الهجوم. قال الرجل إنه "لم يتضح بعد بشكل تام" المسؤول عن الهجوم، ما سحّب أيّ تغطية أممية لمزاعم الحوثيين. تواصل رئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون مع المستشار الألمانية أنجيلا ميركل واتفقا على ضرورة البحث في "رد جماعي" على الاعتداء على أرامكو في السعودية. وفي ذلك أن الرد الجماعي لا يعبر بالأمليسيات الحوثيين، بل يتقصد رعاتهم في طهران. وحين تستنكر روسيا الاعتداء وتدعو وزارة خارجيتها إلى "عدم التسرع في الاستنتاجات حيال من يقف وراء الهجوم"، فذلك أنّ روسيا تجاهر بشكل غير مباشر أنها لا تلتفت إلى بيان الحوثيين وبيان مسؤوليتهم. بالمقابل تتالت معلومات واشنطن متهمّة إيران بارتكاب ما يشبه إعلان حرب ضد السعودية.

من ثلاثة منابر عالية المستوى داخل الإدارة الأميركية صدر الاتهام ضد طهران. من وزير الدفاع مارك أسبر، الذي يمثل المؤسسات العسكرية للولايات المتحدة. من وزير الخارجية مايك بومبيو، ممثلاً للسياسة الخارجية الأميركية. ومن وزير الطاقة ريك بيري الذي يعبر

تدافعت المواقف الشاجبة من شرق الأرض إلى غربها لما تعرضت له منشآت أرامكو داخل المملكة. الأمر يشبه ما أظهره العالم من قلق إثر احتلال العراق للكويت قبل عقود. ترددت كلمة سرّ دولية عن تحقيقات للكشف عن الفاعل، تاركة تحديد هوية المذنب للدولة التي تعرضت لهذا الاعتداء. في ذلك أن تحولات هامة ستطرأ على الموقف الدولي، بما يتطلب حصافة وتأنياً وإعداداً لسوق المجتمع الدولي برمته. هذه المرة، باتجاه موقف حازم ضد الجهة التي تهدد سوق الطاقة في العالم، وتتلاعب بقواعد النظام الدولي. وحدها الرياض من قد يقرر مصير الحرب والسلم مع إيران.

السعودية تضع الهجوم على منشآتها النفطية في إطار أنه هجوم ضد إمدادات الطاقة في العالم والاقتصاد العالمي. وعلى هذا فإن الرد ضد الجهة التي ارتكبت هذا الإثم لا يمكن أن يكون سعودياً فقط بل دولياً شاملاً. لم تحدد الرياض حتى الآن تلك الجهة بشكل رسمي. قالت إن الأسلحة التي استخدمت إيرانية وأتت من الشمال وليس من الجنوب، تاركة للتحقيقات أن تكشف، في وقت ما، مصدر هذا الاعتداء الذي يخرج عن سياق الحرب في اليمن وأدواتها. ولئن أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن الأمر، فإن المجتمع الدولي أظهر استخفافاً بهذه الرواية وانسحاباً من وقائعها.

نفى المبعوث الدولي إلى اليمن، مارتن غريفيث، علمه وعلم المنظمة الدولية التي يمثلها بهوية المسؤول عن ذلك الهجوم. قال الرجل إنه "لم يتضح بعد بشكل تام" المسؤول عن الهجوم، ما سحّب أيّ تغطية أممية لمزاعم الحوثيين. تواصل رئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون مع المستشار الألمانية أنجيلا ميركل واتفقا على ضرورة البحث في "رد جماعي" على الاعتداء على أرامكو في السعودية. وفي ذلك أن الرد الجماعي لا يعبر بالأمليسيات الحوثيين، بل يتقصد رعاتهم في طهران. وحين تستنكر روسيا الاعتداء وتدعو وزارة خارجيتها إلى "عدم التسرع في الاستنتاجات حيال من يقف وراء الهجوم"، فذلك أنّ روسيا تجاهر بشكل غير مباشر أنها لا تلتفت إلى بيان الحوثيين وبيان مسؤوليتهم. بالمقابل تتالت معلومات واشنطن متهمّة إيران بارتكاب ما يشبه إعلان حرب ضد السعودية.

مدى المبعوث الدولي إلى اليمن، مارتن غريفيث، علمه وعلم المنظمة الدولية التي يمثلها بهوية المسؤول عن ذلك الهجوم. قال الرجل إنه "لم يتضح بعد بشكل تام" المسؤول عن الهجوم، ما سحّب أيّ تغطية أممية لمزاعم الحوثيين. تواصل رئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون مع المستشار الألمانية أنجيلا ميركل واتفقا على ضرورة البحث في "رد جماعي" على الاعتداء على أرامكو في السعودية. وفي ذلك أن الرد الجماعي لا يعبر بالأمليسيات الحوثيين، بل يتقصد رعاتهم في طهران. وحين تستنكر روسيا الاعتداء وتدعو وزارة خارجيتها إلى "عدم التسرع في الاستنتاجات حيال من يقف وراء الهجوم"، فذلك أنّ روسيا تجاهر بشكل غير مباشر أنها لا تلتفت إلى بيان الحوثيين وبيان مسؤوليتهم. بالمقابل تتالت معلومات واشنطن متهمّة إيران بارتكاب ما يشبه إعلان حرب ضد السعودية.

من ثلاثة منابر عالية المستوى داخل الإدارة الأميركية صدر الاتهام ضد طهران. من وزير الدفاع مارك أسبر، الذي يمثل المؤسسات العسكرية للولايات المتحدة. من وزير الخارجية مايك بومبيو، ممثلاً للسياسة الخارجية الأميركية. ومن وزير الطاقة ريك بيري الذي يعبر

مدى المبعوث الدولي إلى اليمن، مارتن غريفيث، علمه وعلم المنظمة الدولية التي يمثلها بهوية المسؤول عن ذلك الهجوم. قال الرجل إنه "لم يتضح بعد بشكل تام" المسؤول عن الهجوم، ما سحّب أيّ تغطية أممية لمزاعم الحوثيين. تواصل رئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون مع المستشار الألمانية أنجيلا ميركل واتفقا على ضرورة البحث في "رد جماعي" على الاعتداء على أرامكو في السعودية. وفي ذلك أن الرد الجماعي لا يعبر بالأمليسيات الحوثيين، بل يتقصد رعاتهم في طهران. وحين تستنكر روسيا الاعتداء وتدعو وزارة خارجيتها إلى "عدم التسرع في الاستنتاجات حيال من يقف وراء الهجوم"، فذلك أنّ روسيا تجاهر بشكل غير مباشر أنها لا تلتفت إلى بيان الحوثيين وبيان مسؤوليتهم. بالمقابل تتالت معلومات واشنطن متهمّة إيران بارتكاب ما يشبه إعلان حرب ضد السعودية.

محمد قवास
صحافي وكاتب
سياسي لبناني

تدافعت المواقف الشاجبة من شرق الأرض إلى غربها لما تعرضت له منشآت أرامكو داخل المملكة. الأمر يشبه ما أظهره العالم من قلق إثر احتلال العراق للكويت قبل عقود. ترددت كلمة سرّ دولية عن تحقيقات للكشف عن الفاعل، تاركة تحديد هوية المذنب للدولة التي تعرضت لهذا الاعتداء. في ذلك أن تحولات هامة ستطرأ على الموقف الدولي، بما يتطلب حصافة وتأنياً وإعداداً لسوق المجتمع الدولي برمته. هذه المرة، باتجاه موقف حازم ضد الجهة التي تهدد سوق الطاقة في العالم، وتتلاعب بقواعد النظام الدولي. وحدها الرياض من قد يقرر مصير الحرب والسلم مع إيران.

السعودية تضع الهجوم على منشآتها النفطية في إطار أنه هجوم ضد إمدادات الطاقة في العالم والاقتصاد العالمي. وعلى هذا فإن الرد ضد الجهة التي ارتكبت هذا الإثم لا يمكن أن يكون سعودياً فقط بل دولياً شاملاً. لم تحدد الرياض حتى الآن تلك الجهة بشكل رسمي. قالت إن الأسلحة التي استخدمت إيرانية وأتت من الشمال وليس من الجنوب، تاركة للتحقيقات أن تكشف، في وقت ما، مصدر هذا الاعتداء الذي يخرج عن سياق الحرب في اليمن وأدواتها. ولئن أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن الأمر، فإن المجتمع الدولي أظهر استخفافاً بهذه الرواية وانسحاباً من وقائعها.

نفى المبعوث الدولي إلى اليمن، مارتن غريفيث، علمه وعلم المنظمة الدولية التي يمثلها بهوية المسؤول عن ذلك الهجوم. قال الرجل إنه "لم يتضح بعد بشكل تام" المسؤول عن الهجوم، ما سحّب أيّ تغطية أممية لمزاعم الحوثيين. تواصل رئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون مع المستشار الألمانية أنجيلا ميركل واتفقا على ضرورة البحث في "رد جماعي" على الاعتداء على أرامكو في السعودية. وفي ذلك أن الرد الجماعي لا يعبر بالأمليسيات الحوثيين، بل يتقصد رعاتهم في طهران. وحين تستنكر روسيا الاعتداء وتدعو وزارة خارجيتها إلى "عدم التسرع في الاستنتاجات حيال من يقف وراء الهجوم"، فذلك أنّ روسيا تجاهر بشكل غير مباشر أنها لا تلتفت إلى بيان الحوثيين وبيان مسؤوليتهم. بالمقابل تتالت معلومات واشنطن متهمّة إيران بارتكاب ما يشبه إعلان حرب ضد السعودية.

من ثلاثة منابر عالية المستوى داخل الإدارة الأميركية صدر الاتهام ضد طهران. من وزير الدفاع مارك أسبر، الذي يمثل المؤسسات العسكرية للولايات المتحدة. من وزير الخارجية مايك بومبيو، ممثلاً للسياسة الخارجية الأميركية. ومن وزير الطاقة ريك بيري الذي يعبر

